

نحو سلام مستدام في اليمن:

كيف يمكن للمشاركة المجتمعية أن تدعم الاستقرار الوطني

*International Center for Religion & Diplomacy
Foreward by Katherine Zimmerman*

December 2020



نحو سلام مستدام في اليمن:

كيف يمكن للمشاركة المجتمعية أن تدعم الاستقرار الوطني



المركز الدولي للدين والدبلوماسية

ديسمبر، ٢٠٢٠



أصبحت هذه المعلومات متاحة بفضل الدعم السخي للشعب الأمريكي من خلال وزارة الخارجية الأمريكية. المحتويات هي من مسؤولية المركز الدولي للدين والدبلوماسية ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر وزارة الخارجية أو حكومة الولايات المتحدة.

المحتويات

4	المقدمة
6	تمهيد
9	مقدمة
10	خلفية عن البرنامج والتوصيات في هذه الورقة
10	نظرة عامة على مراحل البرنامج
13	التأثير على المجتمعات
14	توصيات لصناع السياسات
14	توصيات من الحوار على المستوى الوطني
19	توصيات للمجتمع الدولي
22	خاتمة

المقدمة

في السنوات الست الماضية، انغمس اليمن، وبشكل مكثف، في صراعٍ مرير، دون نهايةٍ تلوح في الأفق لهذا الصراع مع نهاية عام ٢٠٢٠. الحرب الأهلية، التي وضعت جماعة الحوثي في مواجهة تحالف منقسم يدعم الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، هذه الحرب وضعت اليمن على حافة الهاوية. ثمانون في المائة من السكان – أي ما يعادل ٢٤.١ مليون شخص - بحاجة إلى مساعدة إنسانية؛ ما يقرب من نصف اليمنيين – أي ١٤.٣ مليون شخص - في حاجة ماسة إلى تلك المساعدة. اليمنيون يموتون من أمراض يمكن الوقاية منها. الاقتصاد المتدهور لأكثر من عقدين، بات في حالة من الفوضى. العملة اليمنية تنخفض قيمتها مع انخفاض التحويلات في ظل التباطؤ الاقتصادي العالمي. رواتب موظفي القطاع الحكومي لاتزال غير مدفوعة. هذا وسيكون لإغلاق المدارس تأثير علي المدى البعيد على الشباب اليمني. إن الأوضاع في اليمن كارثية.

المجتمع الدولي يتوسط بقوة لإنهاء الحرب الأهلية الوحشية في اليمن ولتلبية بعضٍ من الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً في اليمن. هذا وقد عمل المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، مارتن غريفيث، بلا كلل للتفاوض على تسوية للنزاع على المستوى الوطني. إن إنهاء الحرب أمر ضروري، حيث أن مسارها يشكل بالتأكيد المستقبل القريب للبلاد. لقد اجتازت المنظمات الإنسانية أيضاً ظروفًا معقدة وخطيرة لتقديم المساعدات لليمنيين الأكثر ضعفًا وعرضة لتدهور ظروف البلاد. المنظمات الإنسانية، من جانبها، اجتازت أيضاً ظروفًا معقدة وخطيرة لتقديم المساعدة لليمنيين الأكثر ضعفًا ولمنع مزيدٍ من التدهور في أوضاع البلاد. مع ذلك، فإن مصير اليمن لا يتوقف على وقف الحرب الأهلية أو حل الصراعات المحلية، وإنما على قدرة المؤسسات والبنية التحتية المحلية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

لقد شكلت الإخفاقات الممنهجة في الحكم محرّكًا للصراعات المختلفة في اليمن على مدار السنوات الماضية. حيث تعاني المجتمعات على مستوى البلاد من مظالم تتمثل في التهميش السياسي والاقتصادي، وتواجه أوجه قصور حادة في تقديم الخدمات الأساسية. وقد ساءت الأوضاع أكثر في ظل الظروف التي تمر بها البلاد اليوم. فإلى جانب النزاعات المحلية، فإن التنافس للسيطرة على موارد البلاد أو الوصول إلى السلطة السياسية التي تتحكم في توزيع تلك الموارد، يغذي الصراع المحلي أيضاً. لقد تمكنت جماعات مثل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (AQAP) وغيرها، من استغلال الظروف التي يمر بها اليمن للحصول على بعض الدعم الشعبي الذي تمكنت من حصده لقدرتها على تقديم وتوفير السلع والخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية وليس على أساس الإيمان بأفكار وعقيدة هذه الجماعات. إن معالجة هذه الظروف الكامنة هو أمر ضروري لتأمين مستقبل اليمن.

فإن مشاريع المجتمع المدني كمشروع المركز الدولي للدين والدبلوماسية ICRD و الشركاء العالمية "شركاء" موضوع هذا التقرير، تعتبر مشاريع قليلة جدًا وفي مناطق متباعدة في أراضي اليمن.

إن الإجماع الهائل بين أصحاب المصلحة المحليين المشاركين في مبادرة المركز الدولي للدين والدبلوماسية و "شركاء" على أهمية معالجة تقديم خدمات كالمياه، الطاقة، التعليم، العدالة والأمن – يسلط الضوء على قصورٍ في كيفية تعامل المجتمع الدولي مع الشأن اليمني. تأخير تنفيذ المشاريع التنموية الهامة، والتي ستعالج أوجه القصور الهيكلي في اليمن، لحين تشكيل حكومة

مركزية جديدة بعد الحرب الأهلية، هو تأخير سيأتي بتكلفة يتحملها الداخل اليمني على المستوى المحلي، أي تقدم في أي اتفاق وطني أو أي تقدم في اتفاق لوقف إطلاق النار سيذهب في مهب الريح.

إن تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية في اليمن تحوز على اهتمام وتمويل المانحين على حساب المشاريع التنموية المتوسطة وطويلة الأجل التي يجب أن تكون جزءاً من الحل لمواجهة التحديات في اليمن. والمفاضلة ما بين توفير المساعدة الإنسانية الطارئة وتوفير المساعدات اللازمة لمشاريع التنمية تفرض نفسها بالتأكيد. غير أن النقص في التمويل يعني أن العديد من الاحتياجات والمطالب في اليمن لن تُلبى، وتحويل الأموال في اتجاهٍ بعيدٍ عن تلبية الاحتياجات المصيرية، يجب إعادة التفكير فيه ملياً. لعل الوقت قد حان للتفكير في الاستثمار في مستقبل اليمن من خلال بناء القدرات والإمكانات المحلية لمنع انهيار مطلق للمؤسسات والبنية التحتية الضعيفة في اليمن.

إن التوصيات المنبثقة عن مشروع المركز الدولي للدين والدبلوماسية ICRD و"شركاء" في اليمن، بما في ذلك مسألة تركيز المانحين على بناء القدرات الفنية وتوفير الدعم للبنية التحتية، هي توصيات يجب الاسترشاد بها للتخطيط لمبادرات مستقبلية في اليمن. كما أنها تتوافق مع التوصيات المستخرجة من الأبحاث والدراسات التي قمت بها أنا وآخرين عن النزاع اليمني. إن الثغرات المتعلقة بحكم اليمن تعيق الجهود المبذولة لإخراج البلاد من هذا الصراع، وستدوم هذه التحديات المستفحلة وتتعدى فترة الحرب الحالية وتهدد استقرار أي سلام يتبعها.

كاثرين زيمرمان
زميل مقيم
معهد أمريكيان إنتربرايز
٢٥ نوفمبر ٢٠٢٠

تمهيد

بدأ المركز الدولي للدين والدبلوماسية ICRD في عام ٢٠١٧، بالتعاون مع منظمة الشركاء العالمية المعروفة بـ "شركاء" وفرعهم المحلي في اليمن المعروف بـ "شركاء اليمن"، مشروع مدته ثلاث سنوات لدعم المجتمعات المحلية في اليمن، ارتكز على:

1. تحديد الاحتياجات الملحة للمجتمع اليمني والعمل على تلبيتها بحسب الأولوية
2. تطوير الآليات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات بشكل أفضل من خلال العمل مع المجتمعات المحلية والتعاون مع المسؤولين المحليين
3. إيصال المعلومات حول ما تحتاجه المجتمعات المحلية إلى صانعي القرار المحليين الذين يلعبون دوراً في التأثير بشكل مباشر على محادثات واتفاقيات السلام الوطنية.

استندت المبادرة على فهم ركيزتين أساسيتين:

1. على الرغم من أهمية تحقيق اتفاق على المستوى الوطني، إلا أنه من غير المرجح أن يكون فعالاً ومستداماً ما لم يكن الناس قادرين على التعايش السلمي معاً في جميع أنحاء البلاد. لن يدوم هذا الاتفاق ما لم يكن قادراً على تلبية احتياجات المجتمع الأساسية (على سبيل المثال: توفير خدمات المياه والكهرباء، ودعم الأسر اقتصادياً و توفير الأمن و الأمان لها وتحقيق العدالة بين المواطنين).
2. رغم تعقد التوصل الي مبادرات حاسمة تلبى احتياجات المجتمع بسبب الحرب الأهلية، إلا أنه لا يجب أن يُنتظر تحقيق أو خلق هذه المبادرات لحين التوصل إلى اتفاق وطني - لأن ذلك الانتظار سيؤدي إلى تفاقم المعاناة الشعبية وازدياد الأعمال العدائية في اليمن مما يجعل التوصل إلى اتفاق وطني أكثر صعوبة.

وهكذا تم تصميم مشروع المركز الدولي للدين والدبلوماسية ICRD و"شركاء" لربط عمليتي صنع القرار علي المستوى الوطني وعملية صياغة السياسات على المستوى الدولي، لربط تلك العمليتين، بالاحتياجات والمطالب على المستوى الشعبي، مع تشجيع هذه المجتمعات المحلية اليمنية في الوقت نفسه للقيام بدورها في تلبية هذه الاحتياجات. هذه العملية التصاعديّة تضمنت سبع مراحل رئيسية، ترسخت في الحوار على المستوى الوطني (NLD)، والذي استندت إليه التوصيات الواردة في هذه الورقة محل البحث.

بينما ركزت الحوارات الأخيرة على المستوى الوطني على المناقشات المباشرة حول كيفية إنهاء الحرب الأهلية، اتخذ هذا الحوار على المستوى الوطني نهجاً مختلفاً متمثلاً في نقل مطالب واحتياجات المجتمع الأساسية إلى صانعي القرار على المستوى الوطني ومن يؤثر عليهم، وإدراج ممثلي المجتمع المدني مباشرة في المناقشات. فالحوار على المستوى الوطني كان بمثابة منصة لأصحاب المصلحة، المرتبطين بشكل أو بآخر بأطراف النزاع الرئيسية، لمناقشة القضايا الأقل إثارة للجدل و المتعلقة بالاحتياجات المشتركة للشعب اليمني وذلك بهدف إدماج هذه الاحتياجات والتوصيات في عملية صنع القرار الوطني ومحادثات السلام. كما وفر الحوار الوطني ما يمكن أن يُطلق عليه: "مساحة آمنة" لأصحاب المصالح الرئيسيين ذوي خلفيات سياسية مختلفة والذين لم يتسنى لهم اللقاء من قبل للبدء في تطوير العلاقات وقنوات الاتصال فيما بينهم.

كان هناك اتفاق واسع بين المشاركين في الحوار المُجرى على المستوى الوطني على الحاجة لوجود نظام حكم لا مركزي وأن تتمتع الهيئات المحلية بسلطة تمكنهم من تقديم خدمات للمواطنين. أصدر الحوار على المستوى الوطني عددًا من التوصيات التي، إذا تم تنفيذها بنجاح وبشكل تعاوني، يمكن أن تساعد في تلبية الاحتياجات المحلية الأساسية في المدى القريب ويمكن أن تساعد أيضًا في تقريب اليمن أكثر نحو تسوية سياسية وسلام شامل من خلال بناء المعرفة وبناء المؤسسات والعلاقات والثقة بين الأطراف الرئيسية في هذا النزاع.

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج في كلٍ من الحوار على المستوى الوطني و البرنامج ككل، يُقدم المركز الدولي للدين و الدبلوماسية التوصيات التالية إلى المجتمع الدولي من أجل دعم السلام والاستقرار في اليمن على المستويين: المحلي والوطني:

1. دعم مبادرات حل النزاعات والحد من العنف على المستوى المحلي، حتى أثناء العمل المستمر نحو التوصل إلى

اتفاقية سلام على المستوى الوطني. وهنا يجب الإشارة أنه لا يجب أن يُنظر حتى يتم التوصل إلى اتفاق سلام وطني للبدء بالعمل على مبادرات سلام محلية، لأن الأخيرة لا تعتمد على الأولى، بل إن البدء في مبادرات سلام محلية يمكن أن يمهّد الطريق للتوصل لاتفاق سلام على المستوى الوطني. إن معالجة النزاعات المحلية يمكن أن تقلل من دوافع العنف لدى أطراف النزاع الوطني وداعميهم ويمكن لمعالجة النزاعات المحلية أيضًا أن تخلّق فرصًا لبناء الثقة والتعاون بين الجهات الفاعلة على المستوى المحلي. وعندما ترى الأطراف المتعارضة أن التعاون في حل القضايا المحلية سيصبُّ إيجابياً في الصالح العام، فإن ذلك سيشجع تلك الأطراف على اكتشاف إمكانيات للتعاون على مستويات أعلى. إن تمكين المجتمعات المحلية من توفير بدائل سلمية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الحرجة، وحل النزاعات التي تعيق تلبية هذه الاحتياجات بطريقة سلمية، من شأنه أيضًا أن يقلل من الدعم والاعتماد على الجماعات المتطرفة العنيفة التي تستغل الوضع وتزعم أنها تلبّي احتياجات هذه المجتمعات الیائسة.

2. تعزيز هيئات الحكم المحلية والهيكل القانوني لتمكينها من تقديم الخدمات الأساسية الملحة - مع التركيز ليس فقط

على تمويل هذه الهيئات والهيكل ماليًا وإنما على بناء قدراتها الفنية أيضًا. يجب توجيه المساعدات والخدمات من خلال هيكل راسخة، مثل: السلطات المحلية، الهيئات الأمنية المحلية، والنظام القانوني، إلى جانب المنظمات غير الحكومية المحلية. العمل مع تلك الكيانات، وضمن إطارٍ قانوني، يؤدي إلى بناء قدراتها مما سيحقق استمرارها في القيام بعملها فترة أطول إلى ما بعد انتهاء فترة تمويلها وانتهاء تنفيذها المشاريع المحددة المنوط بها تنفيذها. لذلك فإن توفير التدريب الفني وبناء خبرة السلطات المحلية أمر بالغ الأهمية، بعد تلقيها المساعدات المالية، لتكون جاهزة لتقديم الخدمات بفاعلية للمواطنين ولتستجيب بكفاءة للاحتياجات الحرجة لمجتمعاتها.

3. تعزيز دور وتعاون الشخصيات الدينية ومنظمات المجتمع المدني في معالجة المشاكل المحلية. نظرًا لعلاقاتهم العميقة

وتأثيرهم في مجتمعاتهم على المستوى الشعبي، غالبًا ما يكون للجهات الفاعلة الدينية ومنظمات المجتمع المدني القدرة على الفهم المباشر لاحتياجات المجتمع العاجلة وعلى زيادة الوعي العام فيما يخص هذه الاحتياجات، إلى جانب حشد العمل العام باتجاه قضايا محددة.

4. دعم إعادة بناء، وكذلك تعزيز، البنية التحتية القضائية، وكذلك دعم آليات تطبيق العدالة. المؤسسات القضائية - بما في

ذلك المحاكم، الشرطة، مكاتب المدعي العام، والسجون - كلها تضررت بشكل كبير خلال الحرب. إن تعزيز النظام

القضائي سيساعد اليمنيين على الحصول على العدالة، مما سيردع أعمال العنف و يقلل من فرص الانخراط فيه لحل القضايا محل الأختلاف. كما أن تعزيز النظام القضائي سيبنى السلام على المستوى المحلي، مما سيجعل المجتمعات المحلية أكثر مبالاً وجاهزيةً للمساهمة في عملية سلام وطني والحفاظ عليه قائماً.

5. دعم وتشجيع مشاركة الجهات الدينية المناسبة (أو ذات الاتجاهات الدينية الصحيحة) والفاعلين القبلين وممثلي المجتمع المدني، تشجيعهم في قيامهم بإعلام الجهات الحكومية عن سير "المسار الأول" لمبادرات السلام على المستوى الوطني. غالباً ما يكون هؤلاء الفاعلون علي دراية بالاحتياجات المحلية على مستوى المجتمع، ويمكنهم مناشدة القيم الدينية والعادات القبلية التي تدعم الحل السلمي للنزاع وتهتم بالاحتياجات الإنسانية الأساسية. وبالتالي يمكن لهؤلاء الفاعلين أن يوفروا الواجب الأخلاقي القوي لدفع عملية السلام إلى الأمام على أساس المبادئ المؤيدة للمجتمع وإعطاء الأولوية لرفاهية المواطن في ظل الانقسام الموجود بين الشمال والجنوب. يمكنهم أيضاً المساعدة في حشد الدعم على المستوى المحلي لأي اتفاق وطني.

6. دعم وسائل بناء الثقة بين أطراف النزاع على المستوى المحلي والمحافظات والمستوى الوطني. قد يتجلى هذا الدعم في توفير أماكن آمنة للأطراف لمناقشة القضايا بينهم والتفاوض بشأن تطبيق تدابير لبناء الثقة وتوفير الموارد اللازمة التي يمكن بواسطتها تنفيذ مبادرات بناء الثقة وأيضاً رصد هذه المبادرات.

من المرجح أن تكون المجتمعات المستقرة أكثر قدرة على المشاركة بفعالية في عملية تحقيق سلام وطني، والتخفيف من حدة العنف على المستوى المحلي أثناء استمرار الصراع الوطني، والحفاظ على سلام دائم في البلاد بعد التوصل إلى اتفاق وطني. وإنه لمن الضروري، لبناء مجتمعات مستقرة، تقوية نظام الحكم المحلي، وضمان تقديم الخدمات اللازمة لتلبية الاحتياجات الحرجة، وتعزيز المشاركة المجتمعية حتى يتمكن المواطنون اليمنيون أن يطالبوا بشكل أفضل بما يحتاجونه ويرشدوا العمليات الوطنية لدعم تحقيق سلام مستدام بالفعل.

مقدمة

منذ أكثر من ست سنوات، عانى اليمن من حرب أهلية مُدمرة تسببت في حدوث أسوأ أزمة إنسانية في العالم، حيث يعاني ثلثا السكان من الجوع وسوء التغذية.¹ وتحكم الآن جماعة أنصار الله (التي يُشار إليها من قبل الكثيرين باسم الحوثيين) جزءًا كبيرًا من شمال اليمن (بما في ذلك العاصمة صنعاء قبل الحرب الأهلية) حيث يعيش حوالي سبعون بالمائة من السكان.

هذا وتخوض حكومة الجمهورية اليمنية المعترف بها دوليًا (ROYG) صراعًا مع المجلس الانتقالي الجنوبي (STC)، وهو هيئة سياسية تدعو للانفصال عن اليمن وأعلنت حكمًا ذاتيًا في أجزاء من جنوب اليمن.² ولا تزال الحكومة اليمنية تحتفظ بالسلطة في محافظات مأرب، شبوة، وأجزاء من حضرموت في شرق اليمن.

وقد توسطت المملكة العربية السعودية في اتفاق الرياض في الخامس من نوفمبر، عام ٢٠١٩ من أجل تخفيف حدة التوترات بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي. وسيؤدي الاتفاق إلى تشكيل حكومة جديدة مكونة بالتساوي من الشماليين والجنوبيين، إضافة إلى سحب القوات العسكرية من عدن، ودمج قوات الأمن التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي تحت مظلة وزارتي الدفاع والداخلية اليمنية. ومع ذلك، لا يزال اتفاق الرياض غير مُنفذ إلى حد كبير حتى الآن.

على المستوى الوطني، تواجه المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة تحديات كبيرة، حيث لم تحرز اتفاقية ستوكهولم التي توسط فيها المبعوث الأممي الخاص مارتن غريفيث بين الحكومة اليمنية وأنصار الله في ديسمبر 2018، لم تحرز سوى القليل من التقدم. وتستمر الاشتباكات العنيفة على عدة جبهات بما في ذلك مأرب والجوف والضالع وتعز والساحل الغربي.

وغيابًا، الأكثر تضررًا، على المستوى المجتمعي، من أعمال العنف والدمار الناجم عن الصراع، هم أولئك الذين لديهم فرصة ضئيلة للتأثير على محادثات واتفاقيات السلام على المستوى الوطني، مثل اتفاقية ستوكهولم واتفاقية الرياض. ومع ذلك، ومع الدعم المناسب، يمكن للمجتمعات المحلية العمل بشكل جماعي للتخفيف من حدة التوترات التي تنشأ نتيجة تدهور الظروف ويمكنهم إرساء الأساس اللازم لبناء سلام على مستوى أعلى وأكثر استدامة.

يعمل المركز الدولي للدين والدبلوماسية (ICRD) في اليمن منذ عام ٢٠١٢، وهو منظمة دولية غير حكومية تسعى لمنع نشوب النزاعات وحلها، مع التركيز على الدور الذي يمكن أن تلعبه الجهات الفاعلة والمؤسسات الدينية في بناء السلام، ومع التركيز على الشراكة مع المنظمات المحلية وقادة المجتمع لحل النزاعات المحلية، ومواجهة التطرف العنيف، وتطوير حلول سلمية لتلبية احتياجات المجتمع الحرجة، وبناء علاقات وآليات مناسبة لحل المشكلات عبر مختلف قطاعات المجتمع.

¹ برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، "اليمن: أسوأ أزمة إنسانية في العالم"، تم الاستشهاد به في ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، ٢٠٢٠، <https://www.wfp.org/yemen-crisis>

² محمد الغباري ومحمد مخصيف، "انفصاليو اليمن يعلنون حكمًا ذاتيًا في الجنوب ويعقدون جهود السلام"، رويترز، ٢٥ أبريل/ نيسان، ٢٠٢٠، <https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-south/yemen-separatists-announce-self-rule-in-south-complicating-peace-efforts-idUSKCN228003>

تقدم هذه الورقة نتائج وتوصيات المركز الدولي للدين والدبلوماسية والمنبثقة من مبادرة استمرت لثلاث سنوات في اليمن وصُممت لتسهيل حل المشكلات على المستوى المحلي ولتشجيع تحقيق وتنفيذ أولويات المواطنين اليمنيين لبناء السلام الوطني.

خلفية عن البرنامج والتوصيات في هذه الورقة

في عام ٢٠١٧، بالشراكة مع شركاء و شركائهم المحليين التابعين لهم شركاء اليمن، بدأ المركز الدولي للدين و الدبلوماسية ICRD مبادرة مدتها ثلاث سنوات لدعم المجتمعات اليمينية في (١) تحديد احتياجاتها الحرجة وترتيب تنفيذها حسب الأولوية على المستوى الشعبي، (٢) تطوير آليات لتلبية هذه الاحتياجات بشكل أفضل من خلال العمل المجتمعي والتعاون مع المسؤولين المحليين، و (٣) إيصال هذه الاحتياجات إلى صانعي القرار على المستوى الوطني الذين يمكنهم التأثير بشكل مباشر على محادثات واتفاقيات السلام الوطنية.

استندت هذه المبادرة إلى فهم مبدأين رئيسيين:

١. على الرغم من أهمية الاتفاق على المستوى الوطني، إلا أنه من غير المرجح أن يكون فعالاً ومستداماً ما لم يكن الناس قادرين على التعايش السلمي معاً على المستوى المحلي— في جميع أنحاء البلاد، وما لم تُلبى احتياجاتهم الأساسية الحيوية (على سبيل المثال توفير خدمات مثل المياه والكهرباء، وتوفير الدعم للأسر اقتصادياً وأمنياً وتطبيق العدالة).
٢. إن المبادرات الحاسمة لتلبية هذه الاحتياجات على المستوى المحلي، رغم تعقدها بسبب الحرب الأهلية، إلا أنها لا يجب أن تنتظر حتى يتم التوصل إلى اتفاق وطني لتنفيذها – لأن ذلك سيؤدي إلى تفاقم المعاناة والأعمال العدائية في اليمن مما يجعل التوصل إلى اتفاق وطني أكثر صعوبة.

بالتالي، تم تصميم البرنامج التابع للمركز الدولي للدين والدبلوماسية وشركاء لربط عملية صنع القرار الوطني وصنع السياسات الدولية باحتياجات ومطالب المجتمعات اليمينية، على المستوى الشعبي، مع تمكين هذه المجتمعات في الوقت ذاته من اتباع خطوات فعلية لتلبية هذه الاحتياجات. تضمنت هذه العملية التصاعدية سبع مراحل رئيسية، تُوجت بالتوصيات الواردة في هذه الورقة.

نظرة عامة على مراحل البرنامج

تضمنت هذه العملية سبعة مراحل رئيسية، تتلخص في التالي: (١) تشكيل وتدريب فرق التيسير، (٢) الحوارات المجتمعية المحلية، (٣) المشاريع المجتمعية، (٤) الحوارات المجتمعية لمناقشة الدروس المستفادة (٥) الحوارات الإقليمية (حوار بين محافظات الجنوب وحوار بين محافظات الشمال)، (٦) الحوار المجتمعي على المستوى الوطني، و(٧) نشر النتائج داخل اليمن.

١. **تشكيل وتدريب فرق التيسير** - في المرحلة الأولى، تم تشكيل فرق مشتركة من القادة الدينيين المحليين وقادة من منظمات المجتمع المدني في المحافظات المشاركة - أبين وعدن وشبوة ولحج في الجنوب، إلى جانب ذمار، إب وتعز وصنعاء في الشمال. تم اختيار القادة الدينيين وقادة منظمات المجتمع المدني لما يتمتعون به من تأثير وثقة كبيرين داخل مجتمعاتهم، لكنهم في كثير من الأحيان لا يتعاونون معاً. تلقت هذه الفرق تدريباً في مهارات الحوار والتيسير والدعوة لإعدادهم لقيادة حوارات المجتمع المحلي في المرحلة التالية.

2. **الحوارات المجتمعية** - في كل محافظة، ضم الحوار المجتمعي المحلي أصحاب المصلحة الرئيسيين في المجتمع - مثل القادة الدينيين ونشطاء المجتمع المدني وأعضاء المجالس المحلية وغيرهم - لمناقشة وتحديد أولويات احتياجات المجتمع واهتماماته الرئيسية، ووضع هذا الحوار إستراتيجيات حول الكيفية التي سيتم من خلالها توصيل هذه الاحتياجات والمطالب إلى صانعي القرار على مستوى أعلى، وتطوير الأفكار للمشاريع المجتمعية التي يمكن أن تبدأ بمعالجة بعض هذه الاحتياجات. ثم صوّت المشاركون على أفكار المشاريع التي يجب تنفيذها.

3. **المشاريع المجتمعية** - تقودها فرق الميسرين ومنظمات المجتمع المدني التي تضم أصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع من المستفيدين من حل النزاع اليمني. تم تنفيذ ثلاثة عشر مشروعًا للمجتمعات المحلية عبر المحافظات الثماني. كانت الأهداف الرئيسية لهذه المشاريع: (١) البدء في معالجة وتنفيذ بعض احتياجات المجتمع الهامة على أساس الأولويات المحلية. (٢) تمكين المجتمعات المحلية من بناء المهارات في حل المشاكل بشكل تعاوني، وإقامة المشاريع من أجل الصالح العام، مع تحقيق فوائد ملموسة من هذا التعاون وتعزيز آلية الحوار كأداة هامة لمعالجة القضايا الأخرى، و (٣) تقوية وسائل التواصل والتعاون مع المسؤولين الحكوميين المحليين مع استخلاص الدروس المستفادة من وراء هذا التعاون مع صانعي القرار، رفيعي المستوى.

تضمنت المشاريع المجتمعية التي تم تنفيذها مبادرات مثل إصلاح أنظمة الصرف الصحي، وتوفير أنظمة توصيل المياه النظيفة، وتعزيز المرافق التعليمية - بما في ذلك بناء الهياكل الأمنية ودورات المياه لتمكين الفتيات من العودة إلى المدرسة، ومعالجة الازدحام في الفصول الدراسية في ضوء تدفق النازحين، وإنشاء مكتبة لذوي الاحتياجات الخاصة لذوي الإعاقة. تضمنت هذه المشاريع التواصل مع مسؤولي الحكومة المحلية لخلق الوعي باحتياجات المجتمع والتعاون معهم في التنفيذ بقدر المستطاع.

تضمنت المشاريع أيضًا التواصل مع مجتمعات أكبر من أجل (١) توعيتهم بأن هذه المشاريع قد انبثقت من خلال آلية الحوار المجتمعي، وهي آلية متاحة لمعالجة القضايا المستقبلية محل الخلاف، و(٢) تعزيز الاستفادة من خلال زيادة الوعي حول دور الشعب في الحفاظ على خدمات المشروع. على سبيل المثال، تحدثت الأئمة في المساجد للجمهور عن قضايا مثل أهمية الحفاظ على المياه، وعدم تلويث مصادرها أو عدم أتلاف أنظمة الصرف الصحي، والحفاظ على أمن أماكن تعلم الفتيات. كما تم تنفيذ مبادرات توعية في المدارس، من خلال التواصل عبر البرامج الإذاعية، ومن خلال منصات التواصل الاجتماعي مثل واتس أب و فيس بوك و WhatsApp و Facebook.

4. **الحوارات المجتمعية لمناقشة الدروس المستفادة** - عند الانتهاء من المبادرات المجتمعية، عُقدت جولة ثانية للحوارات المجتمعية لتلقي الآراء من المجتمع لمعرفة تأثير المبادرات ومناقشة الدروس المستفادة منها والاستعانة بهذه الآراء في المبادرات المستقبلية وعرضها ومناصرتها أمام صانعي القرار. في هذا الحين، رشح المشاركون في الحوار أيضًا ممثلين عن مجتمعاتهم لحضور الحوارات الإقليمية في المرحلة التالية.

5. **الحوارات الإقليمية (داخل الجنوب وداخل الشمال)** - في المرحلة التالية، عُقد حوار واحد إقليمي داخلي جنوبي وآخر داخلي شمالي، ضم الحوار ممثلين عن المجتمع وصناع القرار على مستوى المنطقة والمحافظات المستهدفة (أبين، عدن، شبوة، ولحج في الجنوب، وذمار، و إب، وتعز، وصنعاء في الشمال).

صُممت هذه الحوارات من أجل: (١) تناول أولويات المجتمع المحلي، النتائج، والدروس المستفادة من تلك الحوارات والمشاريع المجتمعية، وتقديمها إلى صانعي القرار على المستوى الأعلى. (2) مناقشة المطالب وأولوياتها على مستوى المحافظة والتوصيات لمعالجتها، بما في ذلك دور ومسؤوليات المكاتب المحلية والإقليمية، وكذلك أدوار المواطنين، و (٣) مناقشة كيفية تحسين آليات الاتصال بين المجتمعات على مستوى القاعدة والمسؤولين الحكوميين وصناع القرار. في الحوار بين المحافظات الجنوبية، الذي جرى في آب / أغسطس من عام ٢٠٢٠، كانت مشاكل توصيل الخدمات، عبر المحافظات الأربع، متقاطعة بشكل كبير. أشار المشاركون إلى ضعف الكهرباء وصعوبة الوصول إلى المياه والنظم الصحية باعتبارها احتياجات ماسة. كما ناقشوا النقص والضعف في أنظمة الاستجابة للطوارئ لمعالجة الأزمات مثل جائحة COVID-19 وتفشي الأمراض الأخرى وتدمير المجتمعات إثر الفيضانات. كما ناقش المشاركون بعض القضايا التي تواجه محافظات بعينها، مثل انتشار المخدرات غير المشروعة في عدن، ونقص البنية التحتية الزراعية في أبين، والإغلاق المطول لجامعة عتق في شبوة. أخيراً، ناقش المشاركون أيضاً مواضيع أوسع "وطنية" مثل ضمان الأمن واستقرار العملة والرغبة في رؤية الحكومة اليمنية تعمل وتقوم بمهامها من الداخل اليمني وإنهاء الحرب الأهلية وإعادة الإعمار والتوزيع العادل للموارد.

عند مناقشة آليات تلبية هذه الاحتياجات، لاحظ المشاركون أن السلطات المحلية تعاني عادة من نقص في الموارد المالية والقدرات التقنية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على المنظمات الدولية في معالجة مثل هذه القضايا، وهو أمر غير مستدام. كما تم تسليط الضوء على قدرة الجهات الدينية على حشد الجمهور حول قضايا محددة - على سبيل المثال، لعبت الكثير من الشخصيات الفاعلة الدينية دوراً قوياً في زيادة وعي الجمهور لقضايا مثل المخدرات وتفشي فيروس كورونا.

ناقش المشاركون في الحوار بين المحافظات الشمالية، والذي عقد في سبتمبر من عام ٢٠٢٠، قضايا مماثلة، مع التأكيد على قضايا عدم تقديم الخدمات الأكثر إلحاحاً للمجتمعات، مثل الخدمات الصحية وإصلاح الشوارع وأنظمة المياه وإمدادات الكهرباء. كما ناقش المشاركون الشماليون مواضيع مماثلة على المستوى الوطني، مثل التأثير السلبي المستمر للحرب والتجميد المستمر لدفع رواتب موظفي القطاع العام.

6. **الحوار على المستوى الوطني**- أجري الحوار النهائي في سبتمبر من عام ٢٠٢٠ وجمع مسؤولين حكوميين محليين ووطنيين، حاليين وسابقين، جنباً إلى جنب مع ممثلي المجتمع المحلي من منظمات المجتمع المدني والزعماء الدينيين وزعماء القبائل والقضاة والمشاركين في مؤتمر الحوار الوطني لعام ٢٠١٣ ولجنة المصالحة الوطنية، وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين بمن فيهم المشاركون في الحوارات المجتمعية والإقليمية السابقة. تم التركيز على مشاركة الشخصيات ممن يُمكنهم نفوذهم من التواصل مع صانعي القرار الرئيسيين على المستوى الوطني داخل مجموعات المصالح الكبرى، مثل حكومة الجمهورية اليمنية المعترف بها دولياً، أنصار الله، والمجلس الانتقالي الجنوبي، والأحزاب السياسية الرئيسية، مثل الإصلاح. خلال هذا الحوار، تم تناول النتائج والأولويات التي أسُئِخت من الحوارات المجتمعية والإقليمية والمشاريع المجتمعية مع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني، وناقش المشاركون الاحتياجات والتوصيات الرئيسية لمعالجتها. يتم إدراج هذه التوصيات لاحقاً في ورقة البحث هذه.

7. **نشر النتائج داخل اليمن**- بدأ نشرُ النتائج والتوصيات من هذا الحوار على المستوى الوطني في أواخر سبتمبر من عام ٢٠٢٠ وما زال النشرُ مستمرًا. وشمل التواصل مع صانعي السياسات وأفراد المجتمع من خلال الاجتماعات، وجهاً لوجه، ومن خلال رسائل WhatsApp التي أرسلها المشاركون في الحوارات المجتمعية الإقليمية والمحلية إلى جهات الاتصال الخاصة بهم في جميع أنحاء اليمن.

التأثير على المجتمعات

أثرت المشاركة في أنشطة البرنامج المذكورة أعلاه على المجتمعات المعنية، على مستوياتٍ مختلفة، مما أدى إلى ما يلي:

■ حل المشاكل والصراعات المجتمعية طويلة الأمد من خلال العمل جماعياً عبر قطاعات المجتمع-شمل هذا توفير مصادر المياه الحيوية للمجتمعات التي تحتاجها، مساعدة الفتيات للعودة إلى المدارس من خلال توفير أجهزة الصرف الصحي و توفير الأمن لهن، و الحد من انتشار المرض من خلال تحسين أنظمة الصرف الصحي و التخلص من النفايات. في صنعاء ألقى أفراد المجتمع الضوء بشكل خاص على أن مبادرة المياه التي تم تيسير المحادثات بشأنها خلال المشروع، قد قللت من الصراع بين سكان منطقتين، حيث مكنت المبادرة من توفير المياه يومياً و ليس بشكل متقطع.

■ تشجيع إصدار مزيد من المبادرات- بقيادة المجتمع ومبادرات تقودها الحكومة مع تعزيز التعاون المجتمعي، علي سبيل المثال:

✓ في لحج تم تشجيع أفراد المجتمع والمسؤولين المحليين للتبرع بأكثر من ٨٠٠٠ دولار كمساهمة حسنة تصب في مشروع إصلاح نظام الصرف الصحي تحت رعاية المركز الدولي للدين والدبلوماسية، وتشاركوا في ملكية المبادرة و عملوا مع قادة المشروع لاستعادة خدمة أساسية كالمياه لمجتمعهم.

✓ في أبين، ألهم الإنجاز الناجح لمبادرة لتركيب شرفة أرضية لحماية الطلاب في مدرسة للبنات، ألهم أحد أولياء أمور الطلاب بتمويل بناء فصل دراسي إضافي في المدرسة للتخفيف من ازدحام الطلاب.

✓ في صنعاء، بدأ أفراد المجتمع الذين شهدوا تركيب خزانات إمداد المياه، بدعم من البرنامج، بدأوا في جمع التبرعات من المجتمع لشراء عربة خزان المياه للمساعدة في الحفاظ على إمدادات المياه بانتظام. كما ألهم مشروع المياه الأحياء الأخرى لتكرار نفس المبادرة.

✓ في شبوة، ألهم مشروع مجتمعي لتركيب الإضاءة من أجل السلامة والحد من الجريمة في السوق الليلي، ألهم رغبة التجار المحليين وأفراد المجتمع الآخرين في المساهمة في توفير إضاءة إضافية في مناطق أخرى. بالإضافة إلى ذلك، أدى الإكمال الناجح لهذه المبادرة والاستقبال الإيجابي لها من قبل المجتمع وأدى تأييد الميسرين إلى قيام الحكومة المحلية بتقديم الدعم لتركيب إضاءة إضافية.

✓ في إب، ألهم مشروع خزان مياه من قبل المجتمع، ألهم مكتب المياه والبيئة بالمحافظة بالمساهمة، مما أدى إلى زيادة سعة جمع المياه من اثنين إلى عشرة أمتار ومما أدى إلى خطط لإنشاء لجنتين إضافيتين لتنسيق مشاريع المياه بين مختلف المناطق ولحماية أمن المنشآت المائية.

- تمكين النساء ودعمهن كقادة وممثلين حيويين في المجتمع- تم تحسين أدوار النساء والفتيات في المجتمع من خلال أدوارهن القيادية ومساهمتهن المباشرة في كل من الحوارات المجتمعية والمبادرات التي تتناول احتياجات المجتمع الحيوية. من خلال مشاركة المرأة في جميع مراحل المشروع، يعمل القادة الدينيون، على وجه الخصوص، يعملون الآن بنشاط أكبر على تعزيز الدور الهام للمرأة في تطوير مجتمعاتهم ويعززون أهمية تعليم الفتيات.
- بناء الثقة في الحوارات المجتمعية كآلية لحل المشاكل في المستقبل- في صنعاء، على سبيل المثال، أعرب أعضاء المجتمع بالفعل عن اهتمامهم بتكرار هذا النوع من الحوار المجتمعي لأنه، وكما قال أحد المشاركين المحليين، "ناجح ويناقش احتياجات واهتمامات الناس". في إب، أوصى المشاركون بتوسيع آلية الحوار لتشمل مناطق أخرى والمزيد من صناعات القرار، مما يسمح لمزيد من المواطنين بعرض احتياجاتهم وأولوياتهم.

توصيات لصناع السياسات توصيات من الحوار على المستوى الوطني

بينما ركزت الحوارات الأخيرة على المستوى الوطني على المناقشات المباشرة حول كيفية إنهاء الحرب الأهلية، اتخذ هذا الحوار على المستوى الوطني (NLD) نهجًا مختلفًا. من خلال رفع احتياجات المجتمع الحرجة إلى صانعي القرار على المستوى الوطني وأولئك الذين يؤثرون عليهم، وإدراج ممثلي المجتمع المدني مباشرة في المناقشات، من خلال ذلك كله، قدم الحوار على المستوى الوطني منصةً لأصحاب المصلحة المنتسبين أو المرتبطين بأطراف النزاع الرئيسية، لمناقشة القضايا الأقل إثارة للجدل، المتعلقة بالاحتياجات المشتركة للشعب اليمني، وذلك بهدف إدخال هذه الاحتياجات والتوصيات ومعالجتها في عملية صنع القرار الوطني وداخل محادثات السلام. كما وفر الحوار على المستوى الوطني، 'أجواء آمنة' لأصحاب المصلحة الرئيسيين من خلفيات سياسية مختلفة، الذين لم يلتقوا من قبل، للبدء في تطوير العلاقات وقنوات الاتصال بينهم.

تشير ردود فعل اثنين من الجهات الحكومية المشاركة إلى الاستجابة الإيجابية لهذا النهج:

- "ساعد الحوار (الحوار على المستوى الوطني) المشاركين على الالتقاء بشكل ودي بدلاً من الاجتماع في ساحة المعركة أو من خلال مناقشات عدائية تجمع بينهم. كما تم تبادل الخبرات والمعلومات، واستمع كل منا إلى رأي الآخر دون اتهامات متبادلة، على الرغم من اختلافاتنا في الاتجاهات السياسية وتعدد لهجاتنا وثقافتنا." مدير منطقة وزعيم قبلي.
- "الحوار الوطني [NLD] أعطى مساحة لإثارة القضايا ومناقشتها وطرح الحلول الممكنة لها. أعتقد أن أهمية النقاش في هذا الوقت ضرورة ملحة. أعطى الحوار صورة عن الوضع في العديد من مناطق اليمن." - نائب المحافظ

أقرت المجموعة بشكلٍ ساحق، أنه من الصعب الحديث عن المستقبل وكيفية تلبية الاحتياجات المحلية في الوقت الحالي، لأن المستقبل في نظر الكثيرين، يعتمد على تسوية سياسية.³

ومع ذلك، ناقش المشاركون عددًا من التوصيات التي، إذا تم تنفيذها بنجاح وبشكل تعاوني، يمكن أن تساعد في تلبية الاحتياجات المحلية الهامة على المدى القريب وتساعد في تقريب اليمن من تسوية سياسية وسلام أوسع من خلال بناء المعرفة حول تلبية هذه الاحتياجات وبناء المؤسسات والعلاقات والثقة بين الأطراف الرئيسية. بينما كان المشاركون يدعمون بشكل عام معظم الشروط النهائية لمؤتمر الحوار الوطني لعام 2013، فإن الاحتياجات الاقتصادية وتوفير الخدمات الفورية لها أهمية قصوى اليوم.

في حين ناقش المشاركون في الحوار على المستوى الوطني مجموعةً واسعة من الموضوعات، ركز الحديث بشكل خاص على آثار الحرب على هياكل نظام الحكم المحلي والعوامل الشاملة التي يجب معالجتها من قبل الجهات الفاعلة المحلية وأيضًا الدولية، سواء في سياق اتفاق سياسي، أو لدى التطلع إلى مستقبل اليمن.

أكد المشاركون في الحوار الوطني على النقاط الرئيسية التالية: (١) تسبب الصراع في قصور شديد في تقديم الخدمات لن يختفي ببساطة مع أي اتفاق سياسي، و (٢) ينبع نقص الخدمات الحيوية - مثل المياه والكهرباء والتعليم - بشكل عام من عدة أسباب رئيسية:

1. نقص أساسي في الموارد من مصادر التنمية والمعونة المحلية والدولية.
2. عدم وجود هياكل مستدامة لتقديم الخدمات الحيوية. تم استبدال بعض الهياكل المحلية أو تهميشها من خلال إقامة هياكل مؤقتة، غير مستدامة، أنشأتها جهات فاعلة غير حكومية (مثل المجلس الانتقالي الجنوبي) أو المنظمات الدولية (هذه المشكلة أسوأ في الجنوب) منوط بها تنفيذ برامج محددة. تتشكل هذه الهياكل بشكل عام خارج إطار القانون وبعيدًا عن السلطات المحلية. هذه الهياكل المؤقتة غالبًا ما يعتمد وجودها على فترة المنحة المخصصة لها أو فترة البرنامج المنوط بها تنفيذه، ويتوقف عملها لتقديم خدمات للمواطنين بمجرد انتهاء البرنامج الذي نفذته بسبب نقص الموارد والهياكل القانونية التي تضمن استدامتها.
3. ضعف قدرة المسؤولين والمؤسسات المحلية بشكل عام على حل المشاكل المتعلقة بتقديم الخدمات. غالبًا ما يفتقر المسؤولون إلى المعرفة الفنية أو يتم تعيينهم على أساس الانتماء السياسي وليس الخبرة الفنية (في الشمال والجنوب على حد سواء).

العديد من التوصيات التالية موجهة نحو معالجة هذه المشاكل هناك اتفاق واسع بين المشاركين في الحوار الوطني على الحاجة إلى تطبيق الحكم اللامركزي وأن تتمتع الهيئات المحلية بسلطة تقديم الخدمات. ومع ذلك، فإن مستقبل الدولة الفيدرالية التي تسمح باللامركزية بموجب شروط مؤتمر الحوار الوطني لا يزال مصدر خلاف بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين. ومع ذلك، يمكن

³ إلى جانب الحرب الأهلية الوطنية، فإن الشاغل المباشر في الجنوب هو الصراع المستمر بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة اليمنية، والذي كان مدفوعًا جزئيًا بخيبة الأمل العامة من قدرة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا ROYG على العمل كهيئة حاكمة في تقديم الخدمات العامة في الجنوب. وبالتالي، فإن التسويات السياسية المستدامة تحتاج إلى معالجة كل من الصراع بين الشمال والجنوب وديناميكيات الصراع بين الجنوب.

للتوصيات التي انبثقت عن الحوار على المستوى الوطني أن تساعد صناع القرار اليمنيين والمنظمات الدولية والدول المانحة، وأولئك الجالسين على طاولة المفاوضات، أن تساعدهم على تطوير طرق عملية لبناء مؤسسات فعالة وشاملة، على المستويين المحلي والوطني في اليمن المستقبل.

التوصيات الواردة أدناه، **لا تمثل** النقاط التي تم الاتفاق بشأنها بين جميع المشاركين في الحوار على المستوى الوطني، ولا تمثل التوصيات المحددة التي قدمها المركز الدولي للدين والدبلوماسية، بل، تُعتبر مجموعة واسعة من الأفكار التي يُحتمل أن تكون قابلةً للتنفيذ والتي تم تقديمها أثناء مناقشات الحوار على المستوى الوطني والتي تمت مشاركتها (مشاركة هذه الأفكار) من قبل مختلف أعضاء المجموعة:

توصيات التخفيف من حدة الصراع:

1. **حل القضايا بين الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية (مثل حكومة الجمهورية اليمنية المعترف بها دوليًا، المجلس الانتقالي الجنوبي، أنصار الله، والأحزاب السياسية مثل الإصلاح والمؤتمر الشعبي العام) على المستوى المحلي.** نظرًا للتشرذم الحالي للبلاد، يمكن للاتفاقيات على المستوى المحلي أن تبني الثقة التي تشتد الحاجة إليها وتخلق أنماطاً للتعاون لتلبية الاحتياجات الملحة للمواطنين، مما قد يساعد على تمهيد الطريق لتسوية سياسية أكبر، وفي الوقت نفسه توصيل الخدمات الملحة للمواطنين. تأسيس لجنة تعز المشتركة، المتفق عليها كجزء من اتفاقية ستوكهولم، بنية أن تضم اللجنة المجتمع المدني والقادة المحليين الآخرين من تعز للتعاون في تلبية الاحتياجات المشتركة مثل فتح الطرق، والتي اعتُبر تأسيسها نموذجًا يمكن التباحث بشأنه وبشأن إمكانية تطبيقه في مكان آخر. في حين أن هذه المبادرة (تأسيس لجنة تعز المشتركة) لم يتم تنفيذها بشكل فعال في تعز، شعر المشاركون أنها يمكن أن تكون مثالاً على كيفية تصميم مبادرات مماثلة في أماكن أخرى في اليمن لتوفير الاستقرار وتسهيل الإغاثة الإنسانية. يمكن للهيئات التعاونية المكونة من المجتمع المدني والفاعلين الدينيين والقادة المحليين الآخرين، يمكن لهم المشاركة، والتعامل مع القضايا من منظور محلي من أجل نزع فتيل التوترات المحلية الساخنة وخلق قنوات اتصال وتعاون.
2. **تجديد التركيز على زيادة الجهود لبناء الثقة من خلال تبادل الأسرى وفتح الطرق في أماكن مثل تعز حيث يوجد كل من أنصار الله والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا.**
3. **تطبيق شروط اتفاقية الرياض بين الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي.** تهدف هذه الاتفاقية إلى حل النزاع بين الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي في الجنوب، من خلال تشكيل حكومة تكنوقراطية جديدة ومن خلال دمج قوات المجلس الانتقالي الجنوبي في وزارتي الداخلية والدفاع. بينما تم توقيع هذه الاتفاقية في نوفمبر من عام ٢٠١٩، إلا أن شروط هذه الاتفاقية لا تزال غير منفذة إلى حد كبير، حتى تاريخنا هذا.
4. **تشجيع الخطاب الإعلامي الذي يعزز الثقة بين أطراف النزاع.** قد يشمل ذلك تغطية الجهود المشتركة لتلبية احتياجات المواطنين، والحد من اللوم ومن الترويج للاتهامات التي لا يوجد أساس لها في وسائل الإعلام التي يمكن لها أن تشعل

أعمالاً عدائية. وقد يشتمل هذا البند أيضا علي تعزيز وعي العاملين في وسائل الإعلام بالدور الذي يمكن أن يلعبوه في تهدئة التوترات وبناء التماسك الاجتماعي.

5. **تقليل مخاطر تسرب النفط الهائل من ناقلة النفط صافر الموجودة قبالة ساحل الحديدة.** بدون الصيانة اللازمة، يمكن أن تؤدي الناقلة إلى كارثة بيئية وإنسانية غير مسبوقه على المستوى الإقليمي.

توصيات الحوكمة وتوصيل الخدمات :

1. **تفعيل المجالس المحلية من خلال تزويدها بالتدريب والخبرة والأموال التي تحتاج إليها بشدة.** لقد شغل بعض مسؤولي المجالس المحلية مقاعدهم لسنوات عديدة، حيث لم يتم إجراء الانتخابات لفترة طويلة. في حين أن إجراء الانتخابات قد لا يكون ممكناً على المدى القصير، إلا أن زيادة الدعم للهياكل المحلية من قبل المنظمات الدولية يمكن أن يخلق القدرة والثقة في هيئات الدولة، بدلاً من الاعتماد فقط على المجتمع المدني لتقديم المساعدة. يجب إجراء تقييم لما تحتاجه المجالس المحلية من قدرات وأيضاً ما تحتاجه غيرها من هيئات تقديم الخدمات، مع ربط هذه الهيئات مع المانحين الذين لا يمكنهم تقديم الأموال فحسب، بل يمكنهم أيضاً تسهيل عملية نقل المعرفة المتخصصة لبناء الخبرة المحلية. وتضمنت التوصيات الأخرى لتعزيز فعالية هذه الهيئات المحلية: ضمان دفع الرواتب للمجالس المحلية، تشكيل لجان محددة لإدارة الأزمات داخل السلطات المحلية، زيادة مشاركة المرأة في هذه الهيئات، وتعزيز آليات المراقبة والمساءلة.
2. **عدم سن نظام المحاصصة (نظام الحصص الذي يعين الأشخاص في مناصب محددة بناءً على انتماءاتهم السياسية) الذي اقترحه المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لحل قضايا الأمن والحكم بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً.** بدلاً من ذلك، ينبغي إعطاء الأولوية لذوي المؤهلات والقادرين على الوفاء بما تتطلبه الوظيفة. يُفضل حل سياسي تمثيلي أو تعيين تكنوقراط غير منتسبين لجهة ما أو حزبٍ ما ممن يمتلكون المهارات التي تتطلبها المناصب الرئيسية.
3. **دعم وتحفيز المبادرات لبناء التواصل والتعاون بين القطاع الخاص، المنظمات المحلية والدولية، والسلطات المحلية.** يجب أن تعطي هذه المبادرات الأولوية للاحتياجات الحرجة، مثل تقديم الخدمات على المستوى المحلي وبناء الهياكل المستدامة التي تعمل داخل الإطار القانوني، بدلاً من الهياكل الموازية المؤقتة، والتي من غير المرجح أن تستمر بعد انتهاءها من تنفيذ مشاريع محددة منوط بها تنفيذها.
4. **عقد اجتماع بين جميع محافظي الشمال والجنوب لمناقشة بعض القضايا السياسية الرئيسية (مثل تقديم الخدمات، التمويل الدولي، المحاكم، وتحقيق العدل)، مع إشراك ممثلين من المنظمات المحلية والدولية.**
5. **تحديث الآليات لتقييم مدى توصيل الخدمات التي يحتاجها المواطنون في كل مديرية محلية، والتأكد من ارتباط المانحين بالآليات التقييم.**
6. **دعم إنشاء التعاونيات (على سبيل المثال: في إدارة المياه والزراعة) على المستوى المحلي كطريقة لتلبية الاحتياجات المحلية دون الاعتماد على الدولة المركزية.**
7. **تعزيز آليات المساءلة والشفافية في جميع القطاعات.**

توصيات لإدارة المياه:

مسألنا التخصيص الفعال للمياه النظيفة والمحافظة عليها كانتنا من أهم الأولويات التي استشهدَ بها عبر المحافظات. في حين أن مسألة إدارة المياه أكثرُ أهمية في بعض المحافظات عن غيرها، إلا أن هناك أزمةً مستمرة حولها على مستوى الوطن ككل. وتفاقت تلك الأزمة بسبب التدفق الداخلي للنازحين في أماكن مثل دمار.

في مناطق أخرى، تتمثل المشكلة الأكبر في عدم وجود أي سلطة محلية تعمل على حماية الموارد المائية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تدخل الأفراد في أنظمة المياه لتحويل مجرى المياه لاستخدامهم الشخصي، وتلوث مصادر المياه، والصراع على محدودية الوصول للمياه، وغيرها من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، مثل إجبار الأطفال على ترك المدرسة للمشي لمسافات طويلة كل يوم لجلب الماء لعائلاتهم.

تم إنشاء هيئات لإدارة المياه المحلية من قبل البنك الدولي في أماكن مثل لحج، ولكنها غالبًا ما تفتقرُ إلى الموارد والدعم وبالتالي تصبح غير فاعلة.

1. **تشكيل هيئات إدارة المياه المحلية تحت رعاية المحافظة:** تضمن استمرارية المشاركة في حل قضايا المياه حتى بعد انتهاء برامج المساعدة المحددة لها. يجب أن تتعاون السلطات المحلية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرون من خلال هذه الهيئات، ولكن يجب إضفاء الطابع المؤسسي عليها لتعملَ تحت وطأة القانون لضمان استمرارها.
2. **إعطاء الأولوية لصيانة وتحسين البنية التحتية للمياه.** أدى الافتقار إلى مثل هذه البنية التحتية إلى تفاقم نقص كمية المياه في بعض أجزاء اليمن وأضرارٍ بسبب الفيضانات في أجزاء أخرى. بالنظر إلى الزيادات الهائلة في كمية الأمطار هذا العام، ينبغي إبداء اهتمام خاص للبنية التحتية للمياه مثل السدود وخزانات المياه. تعتبر قضايا الصرف الصحي، تصريف المياه، والفيضانات، تعتبر قضايا مهمة للغاية يجب التعامل معها، لا سيما في المناطق التي يوجد بها نازحون.
3. **تشكيل فرق لإدارة الطوارئ على مستوى المحافظة لمواجهة الأزمات المتعلقة بالمياه.** يمكن لهذه الفرق العمل مع السلطات المحلية للاستعداد للفيضانات والكوارث الطبيعية ليكونوا على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة اللازمة للمجتمعات المحلية. كما يمكن لهذه الفرق أيضًا تسهيل عملية الاستجابة السريعة لمثل هذه الكوارث، بما في ذلك تسهيل إجراءات كالصرف السريع للمياه لتجنب خلق مناطق رطبة تولد البعوض الذي ينشر الأمراض الفتاكة.

توصيات التعليم:

عبر المشاركون في جميع الحوارات عن قلقهم العميق إزاء النظام التعليمي في اليمن، في ضوء حجم الضرر الذي لحق بقطاع التعليم بسبب الحرب.

1. **إعادة تأهيل المدارس التي تضررت من الحرب وسحب الجماعات المسلحة من المرافق التعليمية.** بشكل خاص: يجب معالجة مشكلة الاكتظاظ، بحيث لا يتم استبعاد المجتمعات المضيفة أو استبعاد النازحين من الداخل اليمني من الفصول

الدراسية حتى لا يكون لديهم سبب للصراع على الموارد التعليمية، و يجب توفير محطات غسل ودورات مياه للطالبات بحيث تكون المدارس مناسبة للفتيات.

2. دفع رواتب المعلمين للمساعدة في انسياب العملية التعليمية وتقليل الاعتماد على المدربين المؤقتين، الذين يتقاضون رواتب أقل ولا يمتلكون نفس مؤهلات المعلمين الدائمين بأجر ثابت.

التوصيات القضائية:

1. إعادة بناء البنية التحتية القضائية التي تضررت خلال النزاع.
2. بناء قدرات القانمين علي الخدمات القضائية والأمنية.
3. توفير الحماية الأمنية اللازمة للقضاة والموظفين القضائيين.

توصيات الاتصال:

1. إضفاء الطابع الرسمي على قنوات الاتصال والتعاون بين الحكومة المحلية والمجتمع المدني والجهات الدينية، لتعمل بشكل منظم. أبرزت الحوارات المجتمعية والمشاريع المحلية في هذا البرنامج الحاجة إلى آليات منتظمة تحقق التواصل بين هؤلاء الفاعلين الرئيسيين السالف ذكرهم والتي لا توجد (أي قنوات التواصل والتعاون) على المستوى الرسمي في معظم المحافظات. وأوصى المشاركون بتفعيل عقد اجتماعات منتظمة يشارك فيها المحافظون والمدراء المحليون لمناقشة قضايا واحتياجات المجتمع المحلي. واستعانوا بشبوة كمثال، حيث يوجد للمحافظ قنوات اتصال مباشر، منتظمة، مع المجالس المحلية ومديري المناطق وأصحاب المصلحة الآخرين، كنموذج محتمل يمكن تحقيقه في المحافظات الأخرى.

توصيات للمجتمع الدولي

بناءً على النتائج التي توصل إليها كل من الحوار على المستوى الوطني والبرنامج ككل، يقدم المركز الدولي للدين والدبلوماسية التوصيات التالية إلى المجتمع الدولي لدعم السلام والاستقرار في اليمن على الصعيدين: المحلي والوطني.

1. دعم المبادرات لحل النزاعات وتقليل العنف على المستوى المحلي حتى أثناء العمل باتجاه اتفاقية سلام على المستوى الوطني. يجب عدم الانتظار حتى يتم التوصل إلى اتفاق وطني لبدء مبادرات تحقق السلام المحلي، لأن الأخيرة لا تعتمد على الأولى ويمكن أن تساعد في الواقع على تمهيد الطريق لاتفاق على المستوى الوطني. القول المأثور "كل السياسة محلية" يتناسب مع الوضع في اليمن. معالجة النزاعات المحلية يمكن أن تقلل من دوافع العنف بين أطراف النزاع على المستوى الوطني وداعمي هذا النزاع، فضلاً عن أنها ستخلق فرصاً لبناء الثقة والتعاون بين هذه الجهات الفاعلة على المستوى المحلي. مثلاً: عندما ترى الأطراف المتعارضة مثل الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً والمجلس الإنتقالي الجنوبي، أن التعاون من أجل الصالح العام ممكن تحقيقه في القضايا المحلية، فإنه يشجعهم على استكشاف إمكانيات التعاون على مستويات أعلى، ويخلق مسارات لتحقيق مثل هذا التعاون. بالإضافة إلى ذلك، تشير الدلائل إلى أن العديد من اليمنيين الذين ينضمون إلى الجماعات المتطرفة العنيفة أو يدعمونها لا يفعلون ذلك لأنهم اقتنعوا بأيدولوجية هذه

الجماعات، بل لأنهم يرون أن هذه الجماعات هي أفضل أمل أمامهم لتحقيق الأمن الملح والنهوض بالاقتصاد ولتوفير الخدمات التي يحتاجونها، ولأن تلك الجماعات تحقق لهم العدالة وتوفر لهم ما يحتاجونه من احتياجات نفسية، وتوفر لهم أيضاً الاحتياجات التي تشعرهم بهويتهم. إن تمكين وتشجيع المجتمعات المحلية لتوفير بدائل سلمية تلبي هذه الاحتياجات، وتشجيعها على حل النزاعات التي تعيق تلبية هذه الاحتياجات، يمكن أن يقلل من الاعتماد على الجماعات المتطرفة العنيفة والجهات المسلحة الأخرى ويقلل من دعمها.

لحل النزاعات سلمياً: الدعم الذي يوفره المانحون الدوليون للجهات الفاعلة المحلية - بما في ذلك السلطات المحلية،⁴ ومنظمات المجتمع المدني المحلية، والفاعلين الدينيين- هذا الدعم يجب أن يبني القدرات، ويساعد على الوصول إلى الموارد، ويخلق الآليات المستدامة، بما يتماشى مع الأعراف الاجتماعية اليمنية والممارسات القبلية التي تدعم مبدأ اللاعنف عند الحاجة.

2. دعم تقديم/ توصيل الخدمات الحيوية من خلال تعزيز الهيئات الإدارية المحلية والهيئات القانونية - مع التركيز ليس

فقط على الموارد المالية ولكن على بناء القدرات الفنية أيضاً. يجب توجيه المساعدات والخدمات من خلال هيكل مستدامة مثل السلطات المحلية والهيئات الأمنية المحلية وتحت مظلة الإطار القانوني والمنظمات غير الحكومية المحلية. إن العمل مع هذه الهياكل تحت مظلة القانون، بالتزامن مع بناء قدراتها، يمكن أن يحقق استدامتها حتى بعد انتهاء الفترة الزمنية لتمويل برنامجها، على عكس مجرد التركيز فقط على تقديم المساعدة الإنسانية للمواطنين، والذي من غير المرجح أن يستمر تأثيره بعد انتهاء مشاريع محددة و بعد انتهاء المنح المالية.

يجب توفير التدريب والخبرة الفنية الهامة للسلطات المحلية، بحيث تكون جاهزة ليس فقط لتلقي أموال المساعدات، وإنما لتكون جاهزة لتسهيل عملية تقديم الخدمات بفاعلية ولكي تستجيب بكفاءة للاحتياجات الحرجة لمجتمعاتها. إعطاء الأولوية لبناء القدرات في مجالات مثل إجراء تقييمات لاحتياجات المجتمع، والحفاظ على قنوات اتصال فعالة مع الفئات المستهدفة مساعدتها، وتنسيق الجهود بين مختلف الخبراء التقنيين والقائمين على توصيل الخدمات، وإدارة الموارد وتنفيذ الاستجابات السريعة للأزمات، والتعاون مع المجتمع المدني، وتقييم فاعلية المبادرات، والحفاظ على عملية المساءلة مع الحد من الفساد. يجب دعم نقل الخبرة المكتسبة من الدروس المستفادة والممارسات الفضلى ليتم الاسترشاد بها في أعلى سلم الحكم على مستوى المحافظة والمستوى الوطني.

لابد من دعم مبادرات لبناء التواصل والتعاون بين السلطات المحلية والمجتمع المدني - منظمات المجتمع المدني والفاعلين الدينيين وزعماء القبائل وغيرهم من أصحاب المصالح المحليين على وجه الخصوص. توفر مثل هذه المبادرات فوائد ملموسة للمجتمعات المحلية ذات الحاجات الملحة، مثل تقديم الخدمات وحل النزاعات. ما من شأنه أن يبني الثقة في المؤسسات المحلية ويظهر نماذج التعاون الفعال التي يمكن مشاركتها مع المجتمعات الأخرى، مع تعزيز الشفافية.

3. تعزيز دور الجهات الدينية ومنظمات المجتمع المدني والتعاون فيما بينها لمعالجة المشاكل المحلية. نظرًا لعلاقتهم

العريقة وتأثيرهم في مجتمعاتهم على المستوى الشعبي، غالبًا ما يكون للجهات الفاعلة الدينية ومنظمات المجتمع المدني

4 في اليمن، تشمل السلطات المحلية تتضمن السلطات على مستوى المحافظات والسلطات على مستوى المديرية.

الفهم المباشر للاحتياجات العاجلة للمجتمع، وغالبًا ما يكون لديهم القدرة على زيادة الوعي العام وحشد الجمهور باتجاه قضايا محددة. على سبيل المثال: في لحج، في حين أن المكاتب الصحية المحلية لديها قدرة محدودة على الاستجابة لتفشي جائحة COVID-19، عملت منظمات المجتمع المدني والجهات الدينية مع النشطاء الاجتماعيين وقادة رجال الأعمال المحليين لإنشاء مراكز عزل وتقديم الدعم للمستشفيات المحلية. كان الوعظ من قبل الأئمة المحليين فعالاً بشكل خاص في حشد الجمهور لدعم مراكز العزل والمستشفيات، وكذلك في دعم استدامة الوصول إلى المياه، والتخلص من النفايات، ودعم التعليم، والمبادرات الأخرى في أماكن أخرى من خلال زيادة الوعي العام والدعم. من المهم دعم الجهود المبذولة لبناء قدرات الفاعلين الدينيين ومنظمات المجتمع المدني في تلبية احتياجات المجتمع وتعزيز تعاونهم مع السلطات المحلية بطريقة تدعم تقديم الخدمات بطريقة فعالة ومستدامة.

4. دعم إعادة بناء وتعزيز البنية التحتية القضائية وآليات تطبيق العدالة.

المؤسسات القضائية - بما في ذلك المحاكم، الشرطة، مكاتب المدعي العام، والسجون - تضررت بشكل كبير خلال الحرب. تعزيز النظام القضائي سيساعد اليمنيين على الوصول إلى العدالة، مما سيردع العنف ويقلل من الدوافع للانخراط فيه لحل القضايا الخلافية، وسوف يحقق السلام على المستوى المحلي، مما سيجعل المجتمعات أكثر ميولاً للانخراط في عملية السلام على المستوى الوطني والحفاظ عليها.

في حين أن نظام تطبيق العدالة منقسم على المستوى الوطني، إلا أنه يظل فعالاً نسبيًا على المستوى المحلي، لا سيما في المناطق الحضرية حيث لا يزال الكثير من الناس يختارون اللجوء إلى المحكمة لحل نزاعاتهم. يجب على المانحين الاستثمار في استصلاح النظام القضائي لتلبية الاحتياجات الحرجة للمواطنين مثل إعادة تأهيل المباني وإمدادها بما يلزمها وتوفير المعدات اللازمة، فضلاً عن توفير الدعم الفني وبناء القدرات الضروريين - بما في ذلك تدريب الموظفين الإداريين التابعين للمحاكم، مكاتب الادعاء، وإدارة السجون.

يجب أن يركز الدعم أيضًا على تدريب الجهات الأمنية وموظفي السجون على كيفية احترام تطبيق القوانين اليمنية التي تحكم صلاحياتهم وعلى القوانين الإنسانية الدولية لزيادة خبرتهم وتقليل حوادث الانتهاكات القضائية. يعد إشراك المجتمعات في حوار مع الجهات الفاعلة في النظام القضائي والأمني أمرًا هامًا، لأنه يساعد على زيادة المساءلة وبناء الثقة بين المجتمعات والجهات الأمنية. هذا ضروري بشكل خاص لأن الجهات الفاعلة في المجتمع مثل زعماء القبائل والزعماء الدينيين و'العقلاء' الشيوخ ساعدوا في الماضي قوات الأمن على معالجة التهديدات الأمنية وغيرها من المشاكل.

5. دعم مشاركة الجهات الدينية المناسبة ودعم مشاركة الفاعلين القبليين وممثلي المجتمع المدني في إخطار الجهات

الحكومية 'بالمسار الأول' لمحادثات السلام الوطنية. غالبًا ما يكون هؤلاء الفاعلون منسجمين مع الاحتياجات المحلية على المستوى المحلي، ويمكنهم الارتكاز على القيم الدينية والعادات القبلية التي تدعم الحل السلمي للنزاع والتي تدعم وتهتم بالاحتياجات الإنسانية الأساسية. وبالتالي يمكن أن تساعد هذه الجهات في توفير ارتباط أخلاقي قوي تجاه عملية السلام ودفعها إلى الأمام على أساس المبادئ المؤيدة للمجتمع وإعطاء الأولوية لرفاهية المواطن في ظل الانقسام الموجود بين الشمال والجنوب. يمكن لهذه الجهات أيضًا المساعدة في حشد الدعم على المستوى المحلي لأي اتفاق وطني.

يمكن إشراك هذه الجهات الفاعلة خلال مشاورات المسار الثاني لإرشاد مكتب المبعوث الخاص للأمين العام بالأمم المتحدة بشأن جهود اليمن والمساعدة في جعل عملية السلام أكثر شمولاً وأكثر انعكاساً لأولويات المواطنين اليمنيين، بدلاً من أن تعكس هذه الجهود مصالح الفاعلين السياسيين ذوي المناصب العليا.

6. دعم إجراءات بناء الثقة بين أطراف النزاع على المستوى المحلي، مستوى المحافظات والمستوى الوطني.

وقد يتم ذلك عن طريق توفير أماكن آمنة للأطراف المعنية لمناقشة القضايا محل النزاع والتفاوض بشأن تدابير بناء الثقة وتوفير الموارد التي يمكن من خلال وجودها تحقيق بناء الثقة في تطبيق المبادرات، ورصد هذه المبادرات. يمكن لهذه الخطوة أن تتضمن دعم المسار الثاني للحوار في محافظات مثل عدن، تعز، وشبوة أو مناطق مثل الساحل الغربي حيث توجد توترات خاصة مستمرة بين مختلف الجهات الفاعلة، وكذلك يمكن لهذه الخطوة أن تدعم مبادرات محددة الهدف مثل مبادرات تبادل الأسرى.

خاتمة

من غير المرجح أن تكون اتفاقية السلام على المستوى الوطني في اليمن فعالة ومستدامة، ما لم يتمكن المواطنون اليمنيون على مستوى المجتمع المحلي من التعايش السلمي ومن تلبية احتياجاتهم الأساسية الحيوية. لقد أضعفت الحرب بشدة قدرتهم على القيام بذلك، مما قلل من عزيمة المواطنين للتصدي للعنف. حتى أثناء العمل نحو اتفاقية وطنية، يجب على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية لدعم وتلبية الاحتياجات الحرجة على مستوى المجتمعات المحلية - بما في ذلك الاستمرار في مساندة وتعزيز هياكل الحكم المحلي وتقوية وتعزيز آليات تقديم الخدمات ودعم حل النزاعات المحلية سلمياً. تحقيق هذا كله يمكن أن يقلل من دوافع العنف بين أطراف النزاع الوطني وداعميهم، فضلاً عن خلق فرص لبناء الثقة والتعاون بين هذه الجهات الفاعلة على المستوى المحلي، والتي يمكن، من جانبها، أن تشجع المزيد من التعاون في صنع السلام على المستوى الوطني.

ودعماً لهذه الرؤية، يجب على المانحين بناء القدرات الفنية اللازمة لتحقيق ذلك ودعم البنية التحتية لهياكل الحكومة المحلية مثل السلطات المحلية وبناء قدرات القائمين على تطبيق العدالة والقانون، والمؤسسات الأمنية. من أجل تعزيز الاستدامة، يجب دعم التعاون بين الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع - مثل منظمات المجتمع المدني والزعماء الدينيين وزعماء القبائل - في العمل مع مجتمعاتهم لتحديد الاحتياجات الضرورية وترتيب أولويات تلبية هذه الاحتياجات، والدعوة إلى التعاون مع الهياكل الحكومية المحلية الرسمية لتلبية تلك الاحتياجات والحفاظ على هذه الهياكل المحلية قائمة حتى بعد انتهاء فترة التمويل من قبل المانحين.

من شأن هذا النهج، الذي يسمح بأحقية المحليات في تقديم الخدمات، أن يضمن تلبية احتياجات المجتمع واستدامتها، ويساعد على بناء الثقة والتعاون بين المجتمعات المحلية وهياكل الحكومة المحلية، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

من المرجح أن تكون المجتمعات المحلية المستقرة أكثر قدرة على المشاركة بفعالية في عملية سلام وطنية، والتخفيف من حدة العنف على المستوى المحلي حتى مع استمرار الصراع الوطني، والحفاظ على السلام في البلاد بعد التوصل إلى اتفاق وطني. لبناء مجتمعات مستقرة، فإنه من الضروري تعزيز الحوكمة، وضمان توصيل الخدمات اللازمة لتلبية الاحتياجات الحرجة،

وتعزيز المشاركة المحلية حتى يتمكن المواطنون اليمنيون أن يقوموا بالمطالبة باحتياجاتهم بشكل أفضل ولارشاد العمليات الوطنية لدعم تحقيق سلام مستدام بالفعل.





INTERNATIONAL CENTER
for Religion & Diplomacy

1003 K Street NW Suite 400
Washington, DC 2001

(202) 331 - 9404 | www.icrd.org

© 2020 by the International Center for Religion & Diplomacy.
All rights reserved.

